تحجيم الأوساط المتطرفة في المناطق التي تأخذ توجيهاتها من م.ت.ف. لمعارضة مشروع الحكم الذاتي.

وفي مقابل هذا، يواصل الحكم العسكري سياسته الرامية إلى تشجيع وجود أُطر تنظيمية جديدة لكي تصبحح، مع مرور الزمن، بديلاً للقيادة الوطنية. وضمن هذه السياسة، أقيمت في منطقة جبل الخليل، قبل عدة سنوات، «رابطة قرى الخليل» برئاسة مصطفى دودين، الذي صرح في حينه أن رابطته تنوي العمل على تطوير القرى في منطقة جبل الخليل وإنقاذها من الاهمال الذي استمر لعشرات السنين.

وتدريجياً، تحول مصطفى دودين إلى شخصية رغب الحكم العسكري في استمالتها، ففسح لها مجال التدخل في القضايا السياسية (**يديعوت احرونوت**، ١٩/٧/١٩٨١).

أما في منطقة نابلس، فقد باءت محاولات إقامة رابطة قروية فيها بالفشل، بالرغم من تشجيع الحكم العسكري. وفي الآونة الأخيرة، جرت محاولات مماثلة لإقامة روابط قروية مشابهة في كل من منطقتي رام الله وبيت لحم (**المصدر نفسه**). وبمناسبة نشر التقرير السنوي الرابع عشر للحكم العسكري في الضفة الغربية، علّق الجنرال بنيامين بن ــ اليعيزر، الحاكم العسكري العام للضفة الغربية، على هذه السياسة بقوله: «ليس سراً أنني أشرت في التقرير إلى عملية بيت هداسا (الدبويا)، والواقع أن الأوضاع قد وصلت في حينها إلى الذروة في مجالين: الأول، هو النشاط الفدائي الذي بلغ ذروته بعملية بيت هداسا؛ والثاني، النشاط السياسي العنيف، وهو نشاط تحريضي استدرج الجماهير إلى نشاط أكثر عنفاً. وأرى أن ثمة علاقة بين المجالين» وأضاف: «الحقيقة أن النتيجة التي وصلنا إليها الآن هي الحد من ذلك النشاط في المجالين المذكورين. وأقصد بذلك أننا تمكنا بشكل أو بآخر، من إيجاد حل، أو رد على ذلك النشاط السياسي (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠٢، ٢٦ و٢٧/٧/١٩٨١، ص ١٧).

وفي إطار إعداد زعامة بديلة للزعامة المؤيدة ل.م.ت.ف. في المناطق المحتلة، قال بن ــ اليعيزر: «أولاً، باستطاعتي القول ان إيماني كبير بأن نفوذ الزعامة المؤيدة للمنظمة، أصبح على وشك التلاشي، فنحن بالتأكيد قد سعينا إلى ما نسميه بـ «تنمية بنية تحتية» لزعامة معتدلة، أو زعامة يمكن الحوار معها. أي زعامة يرتكز جل اهتمامها على معالجة شؤون السكان والسعي لتأمين الرفاهية لهم، زعامة تكون قادرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وتكون مختلفة في أسلوب تفكيرها عن النهج التاريخي لـ.م.ت.ف.، ذلك النهج الذي لا يعرف الحلول الوسط. فنحن بالتأكيد نسعى لذلك. إنما الأمر ليس ميكانيكياً ولن يتم بهذه البساطة، فهذه عملية قد تحتاج إلى سنوات، وربما إلى سنوات كثيرة جداً». وأضاف: «وفي نفس الوقت الذي نسعى فيه إلى تقليص وزن ونفوذ الزعامة المؤيدة لـ.م.ت.ف.، فإننا نمد أيدينا ونساعد تلك الأطراف التي لا تنتهج نهج م.ت.ف. المتصلب. وتلك الأطراف ما زالت غير بارزة وغير فاعلة، حيث أنها عبارة عن زعامة أو مجموعات في القرى الصغيرة، تتميز باعتدال مواقفها. ونسعى بالتدريج لرفع شأنها ورعايتها، كما نسعى إلى تشجيع تلك الزعامة التي تحتل الصف الأول الآن، والتي ما زالت تخشى إبراز اعتدالها خوفاً من منظمة التحرير»(**المصدر نفسه**).

وقد ترافقت سياسة تشجيع «روابط القرى» مع تصعيد سلطات الاحتلال من ممارساتها التعسفية ضد المجالس الوطنية، البلدية والقروية، في الضفة الغربية... وذلك بهدف السيطرة عليها، وتعيين أشخاص تابعين لها، ومن أجل خنق الأصوات المعارضة لهذه المخططات، استدعت السلطات العسكرية، يوم ٨/٧/١٩٨١، علي ياسين مخازرة، رئيس المجلس القروي في الظاهرية، إلى مقر قيادة الحكم العسكري في بيت إيل، وأبلغته قرار الحاكم العسكري العام للضفة الغربية المحتلة، القاضي بعزله من عضوية المجلس ومن رئاسته دون ذكر أي سبب لهذا الاجراء (**وفا**، ٩/٧/١٩٨١). وعلق المخازرة على قرار التنحية بقوله: انه قرار غير قانوني وهو قرار تعسفي وسياسي. وأضاف أنه قد رفع دعوى استئناف إلى محكمة العدل العليا الاسرائيلية، طالب فيها بعدم تعيين رئيس جديد للمجلس، حتى يتم البت بأمر التنحية من قبل المحكمة. واحتج ضد القرار على اعتباره مجحفاً وغير قانوني. وأضاف، ان أسباب تنحيته من منصبه